الفساد العنقودي في حكومة الشرعية..

كيف تورط مسؤولون في البنك في هذه الواقعة؟

«الأمناء» قسم الرصد:

يوما عن يوم يتكشف حجم الفساد المهول في مسئولي حكومة هادي ولعل الفساد المرتبط بالكهرباء وكهرباء عدن خاصة والبنك المركزي اليمني في عدن يظهر حجم الفساد منقطع النظير فبقدرة قادر تاجر يفتح اعتماد لدى احد البنوك اليمنية بمبلغ لا يتجاوز مليون ونصف دولار امريكي لاستيراد معدات لإحدى مؤسسات الدولة في العام 2013 ليتحول هذا الاعتماد الى سبعة مليون دولار امريكي في العام 2019.

إن التواطئ الحاصل في مؤسسات الدولة مع الفساد لم يسبق له مثيل، وما كان ليحدث الا لعلم الفاسدين ان العقاب لن يطالهم في ظل تعطيل متعمد للأجهزة القضائية المعنية وغياب واضح للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

قضيتنا هذ المرة لا تقتصر على جهة واحدة بل تشمل اربع جهات حكومية متواطئة بهذا الفساد فان ان يتم صرف مبلغ يتجاوز قيمته سبعة مليون دولار امريكي أي بما يعادل اربعة مليار وثلاثمائة ريال بورقتين فقط دون أي يتم تقديم أي وثائق حقيقية كأساس للصرف وكما تظهره الوثائق ان وزارة المالية قامت باصدار تعزيز دون ان تتطلع على أي وثائق ويكتب في التعزيز ان الجهة الطالبة

تتحمل مسئولية قانونية الصرف وكان وزارة المالية مجرد بنك يقوم بالصرف بناء على طلب من مدير عام مؤسسة الكهرباء في عدن ونائب وزير الكهرباء ليزيد من ذلك قيام البنك المركزي وبالتواطئ بصرف قيمة التعزيز بالدولار الامريكي وبسعر الصرف الحكومي ليحمل البنك المركزي فارق القيمة وليس الحكومة.

وفيما يلي شرح مفصل لأبعاد هذه القضية:

في العام 2013 تقدمت شركة نوفل للتجارة والتوكيلات والتي يملكها نوفل سعيد حبيشي – والذي يحمل الجنسية الكندية الى جانب كونه يمني بالأصل في مناقصة لتوريد معدات لمؤسسة الكهرباء في عدن وبعرض وحيد تم ارساء المناقصة على الشركة المذكورة، وكما اوضحت مصادر مصرفية ان شركة نوفل حصلت على تمويل من احد البنوك اليمنية لتمويل الصفقة بمبلغ لا يتجاوز مليون ونصف دولار امريكي – ما زال القرض قائم على شركة نوفل الى الآن.

وفي العام 2018 وبموجب مذكرة مرفوعة من قبل مدير عام مؤسسة الكهرباء في عدن الى نائب وزير الكهرباء يطلب فيه صرف مبلغ 6366987 دولار سته مليون وثلاثمائة وستة وستون الف وتسعمائة وسبعه وثمانين دولار امريكي، والفارق يوضح حجم الاجحاف في ارساء المناقصات بحق الدولة وبحق المواطنين فتمويل لم يتجاوز المليون ونصف دولار امريكي يتحول الى سته مليون بارباح تفوق الخيال ودون ان يرفق مع الطلب أي جداول او سندات توريد مخزنية او ما يثبت ان ما ماذكر في المذكرة حقيقي وفعلي ولو بالورق فالجميع يعلم وضع كهرباء عدن ومحولاتها المتهالكة.

ولم تنتهي القصة والفساد عند هذا الحد وبموجب الوثائق ادناه وبحسب طلب وزارة الكهرباء فان على وزارة المالية ان تقوم بالتأكد من جميع الوثائق لان التمويل من برنامج الحكومة الاستثماري وتستكمل اجراءات الصرف فنتفاجئ بقيام وزارة المالية باصدار تعزيز يفوق المبلغ الاصلي وكان المختصين في وزارة المالية يطالبون بحقهم في حجم الصفقة.

وبحسبة بسيطة اذا كان حجم المطالبة كما تظهره مذكرة المؤسسة العامة للكهرباء والذي يساوي 6366987 دولار سته مليون وثلاثمائة وسته وستون الف وتسعمائة وسبعه وثمانين دولار امريكي فان مبلغ التعزيز سيكون كالاتي:

ما يصف للشركة بالريال اليمني ما يعادل 5921273 دولار امريكي بعد خصم الضرائب بمبلغ 445713 دولار امريكي لكن ان يتم اصدار التعزيز بمبلغ 7,003,687.00 سبعه مليون دولار امريكي تقريبا بفارق ستمائة وستة وثلاثون الف دولار امريكي تقريبا ويذيل في نفس التعزيز ما يثبت ان اصدار التعزيز بدون أي وثائق بحيث كتب في التعزيز ان الجهة الطالبة تتحمل مسئولية مصداقية الطلب.

وليكتمل المشهد في صرف التعزيز في البنك المركزي بموجب القانون المالي المادة 12 والتي تفرض ان جميع مصروفات الحكومة تصرف بالريال اليمني وبموجب السعر الذي يحدده البنك المركزي فتم الصرف بالدولار الامريكي وتحميل البنك المركزي فارق السعر ما بين سعر السوق وسعر 380 ريال / لدولار ولا نعلم هنا ما علاقة البنك المركزي ان يتحمل فارق هذا السعر الكبير نيابة عن الحكومة لكن ان علمنا ان صاحب الشركة نوفل سعيد حبيشي هو شقيق نائب محافظ البنك المركزي شكيب سعيد حبيشي الذي وجهة بالصرف بالدولار الامريكي فاذا فرضنا ان البنك المركزي وبموجب توجيهات يقوم بالصرف بسعر السوق في وقته فكما هو متبع يقوم البنك المركزي بخصم كامل القيمة من حسابات الحكومة أي قيمة التعزيز بالريال وبسعر السوق ليظهر ذلك في حساب الحكومة ولكن تم تحميل البنك المركزي حتى لا تظهر عملية الفساد والفارق في الصرف.

العيسي والنفط..

جرعة جديدة من إرهاب الشرعية ضد أبناء سقطرى

الأمناء غرفة الأخبار:

تمثِّل صناعة الأزمات الحياتية، اعتداءً مشتركًا بين المليشيات الحوثية وحكومة الشرعية تنفذهـا كل منهما في المناطق الخاضعة لاحتلال كل منهما.

فمنذ أن أشعلَت المليشيات الحوثية حربها العبثية في صيف 2014، أجاد هذا الفصيل الإرهابي الموالي لإيران صناعة الأزمات الحياتية التي تستهدف التنغيص على السكان وتكبيدهم أعباءً إنسانية شديدة الفداحة.

ففي مخطط حوثي جديد، شرعت المليشيات في افتعال أزمة وقود جديدة في مختلف المناطق الخاضعة لسيطرتها الغاشمة، في تحرُّك يهدف إلى مضاعفة الأعباء على السكان، وجني مزيد من الأموال من تجارة السوق السوداء.

وشوهد كثير من محطات الوقود في صنعاء ومناطق أخرى متوقفةً عن العمل منذ أكثر من يومين، وفق مصادر محلية.

افتعال أزمات الوقود هي جزءٌ من خطة حوثية تعمل من خلالها المليشيات على جمع وجباية الأموال وإنفاقها على قياداتها وعلى الموالين لها، وتمويل المجهود الحربي واستقطاب المجندين، إلى جانب الإنفاق على الفعاليات المختلفة المصبوغة بصبغة طائفية.

على الدرب نفسه، تسير حكومة الشرعية التي تتعمَّد افتعال الأزمات الحياتية أمام الجنوبيين في المناطق والمحافظات المحتلة إخوانيًا.

وتُطبَّق هذه الخطة «الشيطانية» في أرخبيل سقطرى، حيث تعمَّدت السلطة الإخوانية المحتلة للمحافظة إحداث أزمة مشتقات نفطية خانقة قبل أيام.

كيف يتقاسم الحوثيون والشرعية افتعال الازمات؟

وقالت مصادر إنّ طوابير طويلة من السيارات اصطفت أمام محطات الوقود في انتظار التزود بالبنزين.

واتهم مواطنون مورد النفط الموالي للإخوان أحمد صالح العيسي، بالتنسيق مع المحافظ الإخواني رمزي محروس، لاستخدام المشتقات النفطية كورقة ابتزاز سياسي لتطويع أبناء سقطرى الرافضين لسياسة التنظيم الإخواني في الأرخبيل.

ويأتي ذلك في مواصلة مليشيات الإخوان التابعة لحكومة الشرعية، جرائمها الطائفية التي تستهدف الجنوبيين وذلك عبر افتعال سلسلة طويلة من الأزمات الحياتية التي تستهدف التنغيص على المواطنين.

وفيما تتعرّض محافظة أرخبيل سقطرى لاحتلال من قبل السلطة الإخوانية، فإنّ هذا الفَصيل المخترق لحكومة الشرعية يعمل على مدار الوقت، على افتعال الكثير من الأزمات من قبل قادة حزب الإصلاح الإخواني، في محاولة لتكبيد الجنوبيين كثيرًا من الأعباء الحياتية.

الخطة الإخوانية هذه المرة تتعلق برجل الأعمال النافذ في الشرعية أحمد صالح العيسي المُحتكر لعملية توريد المشتقات النفطية في سقطرى، والذي فرض جرعةً سعرية جديدة وصلت إلى 80%.

وقالت مصادر محلية إنَّ سعر الدبة سعة 20 لترًا من مادة البنزين وصل إلى 6800 ريال، بعدما كان يباع سابقًا بأربعة آلاف ريال، وسعر الدبة سعة 20 لترًا من مادة الديزل وصل 6800 ريال، فيما كانت تباع سابقًا بـ5800 ريال.

وتكشف مثل هذه المخططات المريبة أنّ نظام الشرعية المخترق إخوانيًا أصبحت مهمته افتعال الأزمات من أجل التنغيص على المواطنين الجنوبيين وتغييب أي سبل لحياة آمنة وهادئة ومستقرة.

وكثيرًا ما تتعرض سقطرى لمثل هذه الأزمات، حيث كانت المحافظة قد شهدت في بداية الأسبوع الماضي أزمة مشتقات نفطية خانقة، حيث شوهدت طوابير طويلة من السيارات وهي تصطف أمام محطات الوقود في انتظار التزود بالبنزين.

ولا تكترث السلطة الإخوانية بقيادة رمزي محروس بالأعباء التي تواجه المواطنين، بعدما تفرَّغ المحافظ الإخواني وكرَّس وقته من أجل تعزيز نفوذ حزب الإصلاح على المحافظة.

ويقود محروس مخططًا إخوانيًا يستهدف السيطرة على محافظة أرخبيل سقطرى، ويتضمَّن هذا المخطط افتعال الكثير من الأزمات التي تواجه السكان وتُنغِّص عليهم سبل الحياة الآمنة والمستقرة، بالإضافة إلى تمكين عناصر حزب الإصلاح من العناصر القيادية بالمحافظة، فضلًا عن العمل على تمدُّد المليشيات الإخوانية عسكريًا من أجل السيطرة على مقدرات المحافظة.